فاعلان واختلفوا في الاولى فقال قوم الجار والمجرور لانه مفعول به في المعنى وقال قوم غيره لان الاعراب يظهر فيه وهذا المفعول حكمه حكم الفاعل في الرفع وعدم التقديم فلانه لما اختص بصفة واستغنى به جرى مجرى الفاعل فلا يتقدم فان قلت زيد ضرب كان زيد مبتدا وضرب خبره وجملة الامر ان حكمه في المعنى حكم المفعول به وحكمه في اللفظ حكم الفاعل ؎

مسئلة بها امتحان النشاه | اعطي بالمعطى به الف مايه
وكسي المكسو فروا جبه | ونقص الموزون الفا حبه

هذه المسئلة ذكرها الزجاجي في الجمل ونحن نسلك اسلوبه وان لم يذكر لفظه وفي هذه المسائل الثلاث اربعة اوجه الاول ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء كقوله اعطي بالمعطى به الف مائة فيجب رفع الالف والمائة لانه اذا اجتمع المفعول به وغيره اقيم المفعول به وحده مقام الفاعل قال شيخنا رحمه الله لا تكال لفاعل لانه عمل فيه بغير واسطة فكان اصل الكلام اعطيت بالمعطى به عبد الله الفا مائة منصوب بالمعطي ومائة منصوب باعطيت فلما بنيت اعطيت للمفعول وجئت بالمعطى مكان المعطي رفعت الفا بالمعطى وبه في موضع نصب به ورفعت مائة باعطي والمعطى في موضع نصب الثاني ان تجردهما من الباء فيجب نصب الاسمين كقوله كسي المكسو فروا جبة تمام البيت كان اصل الكلام كسوت الكاسية زيد فروا جبة فلما بنيتهما للمفعول رفعت المكسو لانه المفعول الاول لكسي ونصبت جبة لانه المفعول الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب لانه مفعول ثان لكسو الوجه الثالث ان يشتغل الفعل بالباء وتجرد اسم المفعول فتقول كسي بالمكسو فروا جبة فتنصب الفروبه لانه ثاني مفعولي مكسو وترفع جبة لانها المفعول به صريح الذي لكسي الرابع ان يشتغل اسم المفعول بالباء وتجرد الفعل فتقول كسي المكسو به فروا جبة فترفع الفرو لانه المفعول الصريح للمكسو وبه في موضع نصب وتنصب جبة لانها ثاني مفعولي كسي والمكسو قائم مقام فاعله ويحتمل هذا الباب تفريعا بالفعل المتعدي الى ثلثة مفعولين كقولك اعلم

المفعول ٤

بالمعلم

بالمعلم به زيدا اخاه مقيما عبد الله غلامه ذاهبا فرض نفسك فيه على ما ذكرنا واحذر من الغلط باختلاط الاسماء ؎

القول في التعريف والتنكير

تنكير الاسم الاصل كالتذكير | الا ترى عموم شي اولا
وكان قبل زيد اسما رجلا

التعريف جعل الاسم معرفة والتنكير جعله نكرة والمعرفة والنكرة في الاصل مصدران لعرفت ونكرت فلانا الاصطلاح الى ما نذكره واصل الاسم ان يكون نكرة وذكر يحيي في ذلك دليلين احدهما الاسماء العامة قبل الاسماء الخاصة كالشي والموجود وكذلك اذا ولد الانسان لزمه الاسم المشترك قبل الخاص كمولود وانسان وذكر الثاني وهو ان الشي عن الاول لانه ما من مسمى باسم خاص الا وله اسم عام فنسبة الخاص الى العام كنسبة الجزء الى الكل وسالت شيخنا رحمه الله عن اعراب هذا البيت فقال عموم شي مبتدا واولا خبره واسما منصوب على الحال ؎

وكلما يقبل رب وال | او كم مضافة عليه تدخل
او من للاستغراق او كلا له | فانه منكر مثله
رب غلام قد ملكت او كم | وكل عبد ما له من درهم

لما كانت النكرة قبل المعرفة بدا بها وحدها كل اسم شاع في امته وتسميه المنطقيون الكلي وذكر لها علامات يستدل بها عليها الاولى دخول رب كقولك رب غلام وقد مضى في حروف الجر الثانية دخول الالف واللام كالرجل لان الاسم لو كان معرفة لم تدخل عليه الالف واللام الثالثة اضافة كم الخبرية اليه كقولك كم غلام لي لان التكثير لا يصح في المعرفة الرابعة من المزيدة وهذا لا يتوجه الا عند سيبويه لانه يقصر زيادتها على النكرة كقوله ما جاني من احد وفايدتها عموم الجنس فقولك ما جاني رجل يحتمل نفي الواحد الخامسة اضافة كل الى الاسم مفردا كقولك كل عبد لي والاصل كل العبيد لان الغرض عموم الافراد فعدل عن الجمع المعرف الى الواحد المنكر تخفيفا وللنكرة علامات اخر تمر بك في ابواب متفرقة ان شا الله تعالى ؎

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)